المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

يترتب على النفقات العامة آثار اقتصادية متعددة الجوانب منها:

- على الاستهلاك.
- على الانتاج.
- على التوزيع.

المطلب الأول: تأثير النفقات العامة على الاستهلاك

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام من السلع والخدمات، أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد من إعانات للبطالة والمعاشات أو من خلال الإنفاق على إنشاء مشاريع تستوعب عمالا يتقاضون أجورا، تذهب إلى الاستهلاك، وستتناول كل نوع من هذه النفقات على حدة.

1. نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام: يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع ومهمات لازمة لسير المرافق العامة، ومن أمثلتها النفقات العامة التي تدفعها الدولة في سبيل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للانتاج العام أو لآداء الوظائف العامة، والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازمة للمصالح الحكومية والوزارات..الخ.

ويرى البعض أن هذا النوع من الاستهلاك يمثل نوعا من تحوبل الاستهلاك من الأفراد الى الدولة؛ فبدلا من أن تقدم الدولة للأفراد زيادة في مرتباتهم لزيادة استهلاكهم، تقوم هي بالانفاق مما يؤدي الى زيادة هذا الاستهلاك بطريق غير مباشر.

2. نقفات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: من أهم البنود الواردة في التفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها (الحاليين والسابقين).

وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من الأعمال وخدمات؛ فتؤدي مباشرة الى زيادة الانتاج الكلي، ومن ثم فدخول الأفراد تؤدي الى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي الى زيادة الانتاج من خلال أثر المضاعف.

المطلب الثاني: تأثير النفقات العامة على الإنتاج

تتجلى هذه الآثار في النقاط التالية:

1. تؤدي النفقات الرأسمالية أو الإنتاجية بالإضافة إلى تكوين رؤوس الأموال العينية؛ التي تحدث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري، تقاس بمقدار الاستثمارات الجديدة، إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية.
2. تؤدي النفقات العامة الاجتماعية التي تتمثل في النفقات المخصصة لإنتاج الخدمات العلمية والطبية والثقافية والتعليمية، ونفقات التعليم الفني والتدريب المهني والأبحاث العلمية والإعانات الاجتماعية؛ إلى زيادة الناتج القومي الجاري وزيادة المقدرة الإنتاجية لرأس المال البشري.
3. تساهم الإعانات الاقتصادية الممنوحة للمشروعات إلى رفع أرباحها وبالتالي ارتفاع مقدرتها الإنتاجية.
4. تؤدي النفقات العامة على الدفاع والأمن والعدالة وتحقيق الاستقرار، إلى رفع المقدرة الإنتاجية القومية.
5. يؤدي الإنفاق العام على البنية التحتية كالطرق ووسائل النقل والمواصلات، والطاقة وتلك التي تمول التقدم التكنولوجي؛ إلى خفض نفقة الإنتاج، وبالتالي إلى رفع الأرباح، وزيادة الناتج القومي.
6. تؤدي زيادة النفقات العامة في مجال مشاريع جديدة إلى استحداث وظائف، واستيعاب بعض العاطلين عن العمل.

المطلب الثالث: تأثير النفقات العامة على توزيع الدخل

للتعرف على أثر الانفاق العام على نمط الدخل الوطني، لابد من تحديد السياسة الايرادية للدولة، ذلك أن ما قد تنهجه الدولة بشأن تقليل التفاوت بين الدخول (بمنح اعانة للطبقة محدودة الدخل) قد يضيع مفعوله باتباع سياسة ايرادية معينة، كفرض ضرائب مثلا على هذه الطبقات، ولذا لابد من التنسيق بين السياسة الانفاقية والايرادية، وقد يكون أثر الانفاق العام على نمط توزيع الدخل مباشرا أو غير مباشر:[1]

أ. يكون أثر الانفاق العام على نمط توزيع الدخل مباشرا بزيادة القوة الشرائية لدى بعض الوحدات الانتاجية عن طريق الاعانات المباشرة.

ب. ويكون أثر الانفاق العام على نمط توزيع الدخل غير مباشر عن طريق تزويد فئات كعينة ببعض السلع والخدمات بثمن أقل من ثمن تكلفتها، وذلك بدفع إعانات استغلال للمشروعات التي تنتج هذه السلع والخدمات، كذلك عندما يحصل بعض الأفراد على سلعة أو خدمة تؤديها الهيئات العامة بلا مقابل أو بمقابل يقل عن ثمن تكلفتها، وحيث ان هذه الخدمات والمشاريع تستفيد منها طبقات ذوي الدخل المنخفض، فهي

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 77.

تعمل على تحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخول، حيث تموّل هذه النفقات من ضرائب ذوي الدخول المرتفعة ويستفيد منها ذوي الدخول المنخفضة.

ظاهرة تزايد النفقات العامة